دور الجامعة في تطوير قيم المواطنة

الدكتور: لكحل أحمد
أستاذ محاضر " ب " كلية الحقوق
جامعة الدكتور يحيى فارس - المدية -

ملخص :

تعد الجامعة بمثابة مؤسسة اجتماعية تهدف لأداء مهمة عامة للتكوين و البحث، و زرع مجموعة من القيم الوطنية و السياسية ، و تعمل كذلك على تقديم خدمة أكاديمية من خلال توفير الجو المناسب للطلبة من أجل تعزيز فكرة الانتماء للمجتمع ، عبر تقريب الجامعة من المجتمع و تصحيح مختلف التصرفات السلبية، و تعظيم التصرفات الإيجابية التي تسهم في ترقية الوعي المستقبلي للأجيال المستقبلية، و تفعيل مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالمواطنة عبر تكريس الهوية الوطنية، و تحديد الحقوق و الواجبات، و صقل المهارات العامة .

Résumé:

L'université en tant qu'institution sociale à pour mission générale de formation et de recherche, et de promouvoir les valeurs nationales et politiques, et joue un rôle important dans la recherche scientifique et académique, en apportant la bonne atmosphère pour les étudiants afin de promouvoir l'idée d'appartenance à la communauté, à travers les universités , et corrige les différents comportements négatifs, et de maximiser les comportements positifs qui contribuent à la promotion de la prise de conscience de l'avenir pour les générations futures, et l'activation d'un ensemble de concepts liés à la citoyenneté par la consécration de l'identité nationale, et de déterminer les droits et devoirs, et le perfectionnement des habiletés générales.

مقدمة :

يهدف نظام التعليم الجامعي إلى تحقيق تكوين شامل متجدد يسهم في تنمية الجوانب الروحية والخلقية والذهنية والجسمية لتكوين المواطن السوي المتكامل الشخصية وإكسابه القدرة على الإسهام في خلق المجتمع المتعلم المنتج وفي صنع التقدم الثقافي والتطور الاجتماعي الاقتصادي الشامل للإنسان والوطن، بمعنى توفير ثقافة المناخ الجامعي الداعمة لتأكيد العلاقة بين "الكفاءة والمواطنة."، و تدعيم ممارسات الأداء الجامعي في علاقاته بتكوين "المواطنة النشطة" و"ترصين مخرجات العملية التعليمية"[1]

لذا تساهم الجامعة في بناء قيم طلبة المستقبل، و تحقيق التوازن في مجال الأطر المؤهلة بين الطلب الاجتماعي وحاجات التنمية وبشكل يمكن الطلبة من استيعاب التطورات العلمية والتقنية ومتابعة نتائج البحوث والإسهام في تطويرها وتكييفها لحاجات المجتمع .

و من خلال هذه الموضوع أحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الجامعة في ترقية قيم المواطنة من خلال دورها في تكوين أجيال متشبعة بروح الانتماء و التواصل و المشاركة، و قوة بناء المستقبل، باعتبار الجامعة كمؤسسة اجتماعية و أكاديمية تعمل في إطار تنمية المجتمع و تأكيد هذه القيم، لذا:

- كيف تسهم الجامعة في تحقيق هذا الهدف لينعكس إيجابا على سلوكيات الطلبة كمواطنين صالحين و ملتزمين ، و مؤثرين؟

- و كيف يؤثر تدريس موضوع حقوق الإنسان في تأكيد و ترسيخ هذه القيم، للوصول في النهاية لمساهمة قيم المواطنة في تعزيز الحكم الراشد ؟

- و هل تمكنت الجامعة في الوصول إلى ترسيخ روح المواطنة لدى طلابها، إذا علمنا مجمل التحديات التي تواجههم في عالم متغير، تسوده العولمة و تأثيراتها السلبية؟

و من خلال هذه الدراسة سأتطرق لمدى مساهمة الجامعة في ترسيخ و الارتقاء بقيم المواطنة، من خلال ثلاث نقاط أساسية، و هذا عبر دراسة مفهوم المواطنة كوعي متجدد، بالإضافة أن التركيز في هذه الدراسة كان على دور الجامعة في تكوين الطلبة على بعض المفاهيم التي تنبني عليها المواطنة كعلاقة بين الفرد و الدولة منها موضوع تنمية حقوق الإنسان، كما سيتم البحث في مسألة جد مهمة ألا و هي دور المواطنة في تفعيل آليات الحكم الراشد.

1- مفهوم المواطنة

وردت العديد من التعاريف الخاصة بمفهوم المواطنة، حيث ركز كل منها على جانب معين، لكن و رغم التباين في مفهومها تتحد في معاني و جوانب كثيرة، فالمواطنة هي تمتع الشخص بحقوق و واجبات، و ممارستها في بقعة جغرافية معينة، لا تميز بينهم بسبب اللون و الجنس و العرق و اللون أو الموقع الاجتماعي، و بموجب القانون الذي يحقق المساواة داخل المجتمع و يفرض النظام و يجعل العلاقات بين البشر تجري وفقا لتصور مسبق يعرفه و يرتضيه الجميع[2].

وتتميز المواطنة بوجه خاص بولاء المواطن للبلاد وخدمتها والتعاون مع الآخرين من أجل تحقيق الأهداف القومية للدولة وتتضمن مستوى عالياً من الحرية مصحوباً بالعديد من المسؤوليات وتتجلى في وعي الفرد واهتماماته بشؤون المجتمع وقدرته على العمل بكفاءة لصالحه، ولذلك يمكن فهم المواطنة على أنها "العضوية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع"، وتتضمن القبول والتسليم بتبادل الاهتمامات بين جميع الأفراد والإحساس بالاهتمام المشترك من أجل رفاهية المجتمع والقدرة على العطاء لتحقيق مزيد من تطور المجتمع واستقراره [3]

أما عن مفهوم المواطنة بمفهومها الكلاسيكي هي تلك العلاقة التي ترتكز على فكرة الانتماء و الولاء بموجب الجنسية التي يتمتع بها الأفراد مع دولتهم التي منحتها لهم بموجب قانونها، فهي علاقة ولاء سياسي و قانوني تتضمن مجموع الحقوق و الواجبات التي تكرس مفاهيم الانتماء للمجتمع الوطني.

و بخصوص المفهوم الحديث للمواطنة فهي تعتمد على انتماء الفرد للمجتمع العالمي كعضو فعال لتحقيق المصالح الإنسانية المشتركة، و مواجهة التحديات في إطار شراكة عالمية أسهمت الثورة التكنولوجية، و تطور وسائل الاتصال و المواصلات في تقريب الأفكار و الرؤى .

كما قدم العديد من المفكرين مفاهيم متنوعة للمواطنة منها التعريف الذي أورده الدكتور أمحمد مالكي على أن المواطنة وعي الانتماء إلى جماعة اجتماعية، ذات هوية سياسية، و التي تسهم في البناء الحقوقي و الاجتماعي لأي بلد [4].

أما عن تعريف الدكتور صابر أحد عبد الباقي، فالمواطنة كلمة تدل على طبيعة العلاقة العضوية التي تربط ما بين الفرد والوطن الذي يكتسب جنسيته، وما تفرضه هذه العلاقة أو الجنسية من حقوق وما يترتب عليها من واجبات تنص عليها القوانين والأعراف،وتتحقق بها مقاصد حياة مشتركة يتقاسم خيراتها الجميع.[5]

و بخصوص المشرع الجزائري فموجب دستور عام 1996 و الذي أقر أن المواطنة ترتكز على مفهوم المساواة أمام القانون دون أي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجِنس، أو الرّأي، أو أيّ شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي، و هذا بموجب التمتع بالجنسية الجزائرية، و التي حدد القانون الجزائري شروط اكتسابها ، والاحتفاظ بها، أو فقدانها، أو إسقاطها، حيث أقر على أن مؤسسات الدولة تضمن مساواة كلّ المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعليّة في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

كما أقر الدستور تعزيز مفهوم الحرّيات الأساسية وحقوق الإنسان المواطن، وتكوّن تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، كما تضمن الدّولة عدم انتهاك حرمة الإنسان، و حظر أيّ عنف بدني أو معنوي أو أيّ مساس بالكرامة، و عدم المساس بحرمة حرّيّة المعتقد، وحرمة حرّيّة الرّأي، ضمان حرّية التجارة والصناعة ، وتمارس في إطار القانون، و حرّية الابتكار الفكري والفنّي والعلمي مضمونة للمواطن.

كما لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، و الحفاظ على سرّية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها، و تضمن الدّولة عدم انتهاك حرمة المسكن، و ضمان حرّيات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، و حق إنشاء الأحزاب السياسيّة ، كما يحق لكل مواطن يتمتّع بحقوقه المدنية والسياسية، أن يختار بحرّية موطن إقامته، وأن يتنقل عبر التراب الوطني.[6]

كما حدد دستور الجزائر مجموع الواجبات التي يلتزم بها المواطن، منها وجوب التزام كلّ مواطن بحماية و صون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدّولة، و يعاقب القانون بكل صرامة على الخيّانة والتجسس والولاء للعدوّ، وعلى جميع الجرائم المرتكبة ضدّ أمن الدّولة، و على كلّ مواطن أن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية، و يلتزم كل مواطن إزاء الوطن وإجبارية المشاركة في الدّفاع عنه[7].

و في الأخير، فإن تعريفي المتواضع للمواطنة يشتمل على أنها مجموعة من القيم و السلوكيات الناجمة عن علاقة الفرد بدولته، من خلالها تتحدد مجموعة من الحقوق المتمتع بها، و الواجبات الملتزم بها، و التي يتم إعمالها في إطار قوانين الدولة.

و في تعريف آخر فالمواطنة مجموعة من القيم ذات الطابع الوطني و العالمي، بخصوص الصفة الوطنية، تتجلى من خلال علاقة الجنسية التي تمنحها الدولة ككيان سياسي و قانوني للفرد المتمتع بها، أما بخصوص الطابع العالمي باعتبار الفرد بات يتمتع بمركز قانوني دولي، و له انتماءات لغير الدولة التي يحمل جنسيتها، فهو انتماء للمجتمع العالمي نتيجة الاهتمامات و المشاكل و التحديات المشتركة بين

المجموعة البشرية ، و كل من المواطنة ذات الطابع الوطني و العالمي يتمتع من خلالها الفرد بمجموعة من الحقوق و يلتزم بمجموعة من الواجبات.

2- المواطنة و تنمية حقوق الإنسان:

تساهم الجامعة في رفع مستوى الوعي الفكري و القانوني، عبر تطوير العملية التربوية والتعليمية وخاصة تطوير مناهج التعليم العالي ، و إعداد الكوادر المتخصصة التي تتطلبها احتياجات التنمية في المجتمع وفق خطة علمية مدروسة ومتناسقة، عبر وضع خطط البحوث والإشراف المستمر.

كما تساهم الجامعة في نشر المعرفة والثقافة وجعل مؤسساتها في خدمة المجتمع، و تشجيع ودعم التأليف والبحوث العلمية ونشرها و الخاصة بتطوير المواطنة و علاقتها بموضوع حقوق الإنسان، باعتبار أن جوهر المواطنة هو الإنسان من خلال الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة التي ترتكز على أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

و إدراكا من المجتمع الدولي بأهمية فكرة المواطنة و تعليم حقوق الإنسان، فقد بذلت أجهزة الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة لا سيما اليونسكو جهود كبيرة من أجل تشجيع دور الجامعة في هذا المجال[8]، حيث ترتكز مهمة الجامعة في تعزيز مفاهيم المواطنة و تنمية حقوق الإنسان عبر إذكاء الوعي بأهمية حقوق الإنسان من خلال مجالات مختلفة، لتكوين أجيال مستقبلية تحترم حقوق الإنسان، بإدراج مقاييس خاصة بتدريس حقوق الإنسان، و نشر ثقافة احترام الحقوق و الواجبات، بتدريس الصكوك الدولية التي نصت على فكرة المواطنة بشكل مباشر أو غير مباشر، و ترقية دور مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي، سواء تعلق بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان أو النصوص الأخرى و التي تشمل:

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.[9]

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.[10]

3- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.[11]

4- الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا 1998.[12]

و قد حددت هذه الصكوك و غيرها المفاهيم الأساسية للمواطنة و التي تساهم المؤسسات الجامعية في نشرها و تعليمها من خلال تدريس حقوق الإنسان:

- نشر فكرة الحرية، باعتبار أن جميع الناس ولدوا أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

- نشر فكرة منع التمييز، باعتبار أن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء.

- نشر فكرة الأمن، باعتبار أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

- نشر فكرة المساواة أمام القانون، باعتبار أن كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تميز وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

- نشر فكرة المساواة في اللجوء للقضاء، باعتبار أن لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

- نشر فكرة براءة المتهم حتى تثبت إدانته، فلا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

- نشر فكرة المحاكمة العادلة، باعتبار أن لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه.

- نشر فكرة حقوق دفاع المتهم، باعتبار أن كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه، و لا يدان أي شخص من جراء أداة عمل أو الامتناع عن أداة عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة.

- نشر فكرة الحق في السلامة، باعتبار أن لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

- نشر فكرة الجنسية ، باعتبار أن لكل فرد حق التمتع بجنسية ما، و لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها، مع ضرورة التأكيد على أن الجنسية تعد معيار أساسيا لتفعيل فكرة المواطنة، باعتبارها علاقة ولاء قانوني و سياسي بين الفرد و الدولة، بموجبها يتمتع هذا الفرد بمجموعة من الحقوق و يلتزم بمجموعة من الواجبات.

- نشر فكرة أن لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير، ويشمل هذا الحق حرية الفرد في الإعراب عن ديانته أو عقيدته بالممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة.

- نشر فكرة أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

- نشر فكرة أن لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية، و تأسيس الأحزاب السياسية، و المشاركة في تنظيمات المجتمع المدني.

- نشر فكرة المشاركة في إدارة الدولة، من خلال أن لكل فرد الحق في المشاركة السياسية [13] عبر إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً، باعتبار أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

- نشر فكرة أن لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة، و أن لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل، و لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية .

- نشر فكرة أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

و يتم تعزيز فكرة المواطنة عبر تدريس حقوق الإنسان من خلال فروع القانون المختلفة، و بشكل واضح في تخصص الحقوق، و هذا عبر ترسيخ روح المواطنة في وجدان الطلبة عبر:

1- القانون الدستوري، يقتضي تدريس حقوق الإنسان من خلال الأفكار المتعلقة بالدساتير و المبادئ الدولية التي رسخت في ضمير المجتمع الدولي، بالإضافة لنظرية السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية، و أهم المواثيق الدولية التي ترسخ مفاهيم الحقوق السياسية و سبل حمايتها [14]

2- القانون الجنائي، يعزز هذا القانون فكرة حماية حقوق المواطن من أي متابعات قضائية تتعارض مع حقوق الإنسان، عبر تدريس مفاهيم القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، و قواعد سلوك الموظفين، و مبادئ الطب ...الخ

3- قانون الأسرة (الأحوال الشخصية)، من خلالها يتم تدريس مختلف التشريعات التي تعزز مفهوم الانتماء عبر مواضيع حق المواطن في الزواج ، الحد الأدنى للزواج، تسجيل عقود الزواج...الخ

4- القانون الدولي الخاص، يرتكز التدريس في القانون الدولي الخاص على العلاقات القانونية التي تتضمن عنصرا أجنبيا، مما تطرح إشكالا دوليا، بالإضافة لتدريس معيار الجنسية باعتباره أساسيا لتفعيل المواطنة و علاقة الولاء السياسي و القانوني بين الأفراد و الدولة المنتمين إليها (طرق اكتساب الجنسية الأصلية و المكتسبة، حقوق و واجبات المواطن، فقدان الجنسية) [15]

و مما سبق ذكره ، فإن دور المؤسسة الجامعية في رفع مستوى التوعية بأهمية المواطنة من خلال تدريس حقوق الإنسان يكون عبر تحقيق مجموعة من الأغراض التي تجمع بين:

- الإسهام من خلال البحث العلمي في تأصيل المواطنة و علاقتها بحقوق الإنسان ، و خلق جيل من رجال القانون يؤمن بهذه الحقوق و يعمل على تكريسها في الواقع.
- القيام بالبحوث و الدراسات النظرية و التطبيقية في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان.
- نشر الوعي العلمي بهذه الحقوق عن طريق عقد المؤتمرات و الندوات و و الملتقيات الوطنية و الدولية لتعزيز دور الجامعة في نشر الوعي بفكرة المواطنة و تقريب الجامعة من المجتمع.
- التعاون العلمي بين المراكز و الهيئات الوطنية و الأجنبية في تعزيز المواطنة .[16]
- كما يتوجب على مؤسسات التعليم الجامعي تجسيد قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في كافة أطرها وأقسامها وأن تجعل من ذلك سلوك منتهج في كافة تعاملها مع المرتبطين بها من هيئة تدريس وكادر إداري وطلبة ومجتمع .
- حق مشاركة المجتمع في مجالس اتخاذ القرار في مؤسسات التعليم الجامعي ومن بين ذلك الطلبة وهيئة التدريس (التنظيمات الطلابية).
- إشاعة الشفافية والمساءلة وضمان حق المجتمع في الحصول على المعلومات .
- تشجيع الطلاب على ممارسة حقوقهم الدستورية ودعم مؤسساتهم الديمقراطية الشرعية مثل الاتحادات الطلابية وغيرها.
- حسن تمثيل مفردات الخطاب الوطني على مسؤوليات الدور الوظيفي للطلبة وواجباتهم العلمية والوطنية.
- استجلاء المؤشرات الدالة على معالم البعد الاجتماعي والمدني في سياسة المجتمع، بما يعني وضوح الرؤية الوطنية حول مكانة الطلبة في المجتمع.
- تأكيد مكانة الشباب الجامعي في النسيج المجتمعي باعتبارهم عنصراً أساسياً في المشروع الوطني للنهضة العلمية والتنمية الوطنية [17].

3- المواطنة و تنمية الحكم الراشد

يرتبط الحكم الراشد بمفهوم التنمية الإنسانية (الاستثمار البشري) حيث يتم التركيز على دور المؤسسات (الجامعة) وتفعيل أدائها من خلال ممارسة مبادئ الحكم الراشد فعند إضفاء اللامركزية على الحكم الراشد يتمكن أفراد المجتمع من المشاركة ويكونون قريبين من مواقع اتخاذ القرار.

فإدارة الحكم الراشد تعني جميع ممارسات السلطة السياسية و الاقتصادية والإدارية في تسيير شئون المجتمع على كافة المستويات، و تسهم الجامعة في هذا السياق في تعزيز مركز الطلبة عبر دعم جميع الممارسات المرتبطة بتعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة والكفاءة وتناسب السياسات العامة بهدف القضاء على السلبيات في مجال الديمقراطية باعتبارها الحاضن الرئيسي لقيم المواطنة.[18]

الشفافية : و هي الالتزام بتوفير المعلومات الدقيقة في كل جوانبها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة بما يساعد على اتخاذ قرارات تصب في مصلحة السياسة العامة.

المساءلة : وهي تقوم على تحمل مسئولية اتخاذ القرار والنتائج المترتبة عليه وإعطاء الفرصة للاستجواب عن كافة التصرفات .

سيادة القانون: ونقصد به خضوع الجميع دون استثناء لمرجعية القانون وحكمه انطلاقاً من مبادئ وقيم حقوق الإنسان، وكذا تنظيم العلاقة بين مؤسسات الدولة القائم على مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء و دستورية القوانين.

المشاركة : وهو أن يكون لكل فرد رأي ودور في صنع القرارات التي ترتبط وتؤثر بحياته بصورة مباشرة أو عبر المؤسسات والمكونات التي يجيزها القانون .

التوافق : وهو القدرة على التوصل والتحكيم بين المصالح المتناقضة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع .

المساواة : وتقصد بها خلق الفرص المتساوية أمام جميع أفراد المجتمع من أجل الارتقاء بالمجتمع نحو الأفضل .

الفاعلية : وتعني القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب لاحتياجات المواطنين على أساس إدارة عقلانية و راشدة للموارد .

الرؤية الإستراتيجية : وهي رؤية تنطلق من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية ، قصد الارتقاء بالعملية التنموية الشاملة [19].

خاتمة :

من خلال ما سبق نجد بأن المواطنة تلعب دورا فعالا في تحقيق مفاهيم التنمية داخل المجتمع ، في كل الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية عبر تفعيل دور المنظومة الجامعية في تكوين الأجيال المستقبلية، و تطوير معارفهم المتخصصة، و الارتقاء بمهاراتهم التقنية ، و تحقيق التنمية المتكاملة لشخصيتهم، و إعدادهم لمسؤوليات و أعمال ترتبط ارتباطا وثيقا بقيمة الإنسان و العلاقات الإنسانية في جو من الاحترام المتبادل، التفاهم و التسامح و المساواة، و الالتزام بقواعد القانون في سلوكهم و تعاملاتهم في إطار تكريس قيم المواطنة التي تعزز الحقوق الإنسانية بكل أنواعها في سياق الديمقراطية و الحقوق السياسية و تعزيز الحكم الراشد، عبر زرع القيم الخلقية و التربوية و الثقافية و ارتياد آفاق المعرفة .

و رغم الدور الكبير الذي تلعبه الجامعة في تعزيز قيم المواطنة، لكن مازال دورها قاصرا على التحقيق الفعلي و الواقعي لهذا الهدف ، و بالخصوص نتيجة التحديات الكبيرة التي باتت تواجه الطالب في عالم متغير و متقلب و متجدد ، و مشوه في تطوره و معقد في تقدمه مما زاد من العبء الذي بات يثقل كاهل الجامعة، و حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها لتكوين طلبة لهم قدرة و حصانة وطنية تمكنهم من مواجهة مختلف التحديات و الرهانات المستقبلية.

الهوامش :

[1] ثامر كامل محمد ، دور المنظومة التعليمية في تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي - الجزء الأول ، نشر في الأيام الجزائرية يوم 17 - 08 – 2009، موقع: http://www.djazairess.com/elayem/43097

2- جمال بن دحمان، المواطنة المسؤولة، دليل المفاهيم و المواضيع، المعهد العربي للتنمية و المواطنة، ص.7

3- ثامر كامل محمد ، دور المنظومة التعليمية في تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي - الجزء الأول ، نشر في الأيام الجزائرية يوم 17 - 08 – 2009، موقع: http://www.djazairess.com/elayem/43097

[4]- هناك فرق بين الجنسية بإعتبارها علاقة قانونية و سياسية تربط الفرد بالدولة التي تمنحه إياها، اما المواطنة فهي وعي الإنتماء إلى جماعة إجتماعية، تتضمن مجموع الحقوق المتمتعين بها إتجاه الدولة، و مجموع الواجبات الملتزمين بها إتجاه الدولة و العكس، أما الوطنية هي شعور جماعي بالإنتساب إلى الوطن، راجع: الدكتور أمحمد مالكي، المواطنة في المغرب العربي، من أجل تصورات جديدة للمواطنة، مجموعة الخبراء المغاربيين، عدد 09 نوفمبر 2012، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، موقع: *www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-09.pdf*، ص1.

[5]- الدكتور صابر أحد عبد الباقي ، لمواطنة..... حقوق وواجبات، نشرت فى 26 مايو 2009، موقع: http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/88497

6- راجع: المواد 29 – 59 من أحكام الفصل الرابع بعنوان الحقوق والحرّيات، دستور الجزائر 1996

[7]- راجع: المواد 29 – 59 من أحكام الفصل الخامس بعنوان الواجبات، دستور الجزائر 1996

[8]- د.محمود شريف بسيوني، د. محمد سعيد الدقاق، د. عبد العظيم وزير، حقوق الإنسان، المجلد الرابع، مناهج التدريس و أساليبه في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، لبنان، 1989، ص .161

[9]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948

10- لعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27 .

[11]- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف)د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر1966 تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 49.

12- الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 144/53 المؤرخ في9 كانون الأول/ ديسمبر1998

13- د. ديدي ولد السالك، تكريس قيم المواطنة مدخل لترسيخ الممارسة الديموقراطية، مجموعة الخبراء المغاربيين، عدد 09 نوفمبر 2012، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، موقع: *www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-09.pdf*، ص3.

14- د. عبد العظيم وزير، تدريس حقوق الإنسان في كليات الحقوق بالجامعات العربية، حقوق الإنسان، المجلد الرابع، مناهج التدريس و أساليبه في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، لبنان، 1989، ، ص23.

15- راجع : قانون 05/ 10 المؤرخ في 20 جوان 2005، المتظمن القانون المدني الجزائري. و الأمر رقم 05/ 01 المؤرخ في 27 فبراير 2005 المعدل لقانون الجنسية الجزائرية .

16- د.محمود شريف بسيوني، د. محمد سعيد الدقاق، د. عبد العظيم وزي، حقوق الإنسان، المجلد الرابع، مناهج التدريس و أساليبه في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، لبنان، 1989، ص 80، .81

[17]- ثامر كامل محمد ، دور المنظومة التعليمية في تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي - الجزء الأول ، نشر في الأيام الجزائرية يوم 17 - 08 – 2009، موقع: http://www.djazairess.com/elayem/43097

18-د. نسرين عبد الحميد نبيه، مبدأ المواطنة بين الجدل و التطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2008 ، ص152.

19- حقوق الإنسان العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (17) ، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ، بيروت، 2004، ص155.